المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / عدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي الدولي/ السادس/ والسنوي/ السابع عشر/لسنة 2023
بعنوان / القيادة الرشيدة والتنمية المستدامة سبل الإصلاح الاقتصادي العراقي
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.A14

الرقابة الوقائية لهيئة النزاهة الاتحادية وانعكاسها في الحفاظ على المال العام

Technological readiness of the auditor and its impact on The preventive oversight of the Federal Integrity Commission and its impact on preserving public money

أ.د سلوان حافظ حميد
عبد الباسط كريم عبد الامير
Salwan Hafez Hamid
Abdel Basset Karim Abdel Amir
Drsalowan_altaey@Uomustansiriyah.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: الرقابة- هيئة النزاهة الاتحادية
Keywords: Control – Federal Commission of Integrity

المستخلص

ان مكافحة الفساد والحفاظ على المال العام يعد أحد أهم التحديات التي تواجهها الدول والمؤسسات الحكومية في جميع أنحاء العالم، اذ تتجلى أهمية الرقابة الوقائية في قدرتها على تحقيق التوازن بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، من خلال تقييم النشاطات والممارسات المالية للمؤسسات وتوجيهها وتحسينها بما يحقق أقصى قدر من الكفاءة والفاعلية والاقتصادية من جهة وتعزيز الوعي بثقافة الشفافية والنزاهة من جهة اخرى، يهدف هذا البحث إلى دراسة الرقابة الوقائية لهيئة النزاهة الاتحادية ودورها في الحفاظ على المال العام، وتم الاعتماد على المنهج الاستنباطي من خلال دراسة المفاهيم الرئيسة للبحث واستعراض الادبيات التي تم الحصول عليها ، والوثائق المتعلقة باليات عمل الهيئة، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع مسؤولين وموظفين في الهيئة النزاهة الاتحادية. إضافة الى المنهج الوصفي التحليل للبيانات المجمعة، من اجل تقييم دور الرقابة الوقائية للهيئة وتأثيرها على الحفاظ على المال العام، وأظهرت الدراسة أن للرقابة الوقائية تأثيرًا إيجابيًا على الحفاظ على المال العام من خلال عملها في تعزيز ثقة الجمهور في الحكومة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي،

وبناءً على النتائج التي تم التوصل اليها، اوصت الدراسة بتعزيز دور هيئة النزاهة الاتحادية وتوسيع صلاحياتها في مجال الرقابة الوقائية وتطوير الآليات والأدوات المستخدمة لمكافحة الفساد والحفاظ على المال العام، كما، اوصت بتعزيز التواصل والتشاور بين الأجهزة الرقابية والجهات المعنية الأخرى لضمان تنسيق الجهود وتعزيز فعالية الرقابة الوقائية في المستقبل.

Abstract

Combating corruption and preserving public funds is one of the most significant challenges faced by countries and governmental institutions worldwide. The importance of preventive oversight is evident in its ability to strike a balance between public and private interests. It does so by evaluating the financial activities and practices of institutions, providing guidance, and enhancing them to achieve maximum efficiency, effectiveness, and economic value. Furthermore, it aims to promote a culture of transparency and integrity،This research aims to study the preventive oversight of the Federal Integrity Commission and its role in preserving public funds. The deductive approach was adopted by examining the main concepts of the research and reviewing the literature available. Additionally, documents pertaining to the Commission's working mechanisms were analyzed, and interviews

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.A14

were conducted with officials and employees of the Federal Integrity Commission. Moreover, a descriptive and analytical approach was employed to evaluate the role of preventive oversight in the Commission and its impact on preserving public funds.
The study demonstrated that preventive oversight has a positive impact on preserving public funds by enhancing public trust in the government and promoting economic stability. Based on the findings, the study recommends enhancing the role of the Federal Integrity Commission and expanding its authority in the field of preventive oversight. It also suggests developing mechanisms and tools to combat corruption and preserve public funds. Additionally, the study recommends strengthening communication and consultation between oversight bodies and other relevant entities to ensure coordination of efforts and enhance the effectiveness of preventive oversight in the future.

المقدمة

تعد مكافحة الفساد أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمعات الحديثة، وان اختلفت أسباب ومظاهر الفساد فان اثاره وانعكاساته في غاية الخطورة مما يهدد النمو الاقتصادي وتنمية المجتمعات، وتنخر بالنظام السياسي وتنعكس سلباً على حياة المواطنين، تأتي الرقابة الوقائية كأداة فعالة في مكافحة الفساد حيث تسعى للتصدي للفساد من خلال تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية له قبل حدوثه، ان دراسة وتقييم الأنظمة الرقابية سيمنحها القوة والقدرة على تشخيص مواطن القوة والضعف، وكشف الانحرافات وتحديد الخاطر وتحقيق الأهداف المرسومة، لذا فأن البحث يستند فكرته الاساسية من حقيقة ان تطبيق الرقابة الوقائية بشكل علمي ومهني للمعايير، لها الدور الفاعل في الحفاظ المال العام.

أولا: منهجية البحث ودراسات سابقة/ المنهجية

1.مشكلة البحث: يمكن طرح مشكلة البحث من خلال التساؤلات الاتية:

1. هل لهيئة النزاهة الاتحادية إجراءات رقابية وقائية مناسبة تنتهجها خلال اعمالها الرقابية.

2. مدى كفاية إجراءات الرقابة الوقائية لهيئة الزاهة الاتحادية نسبة الى حجم الفساد المستشري.

3. الصعوبات التي تواجهها هيئة النزاهة الاتحادية في ممارسة وتطبيق الإجراءات الرقابة تحد من التطور بالرقابة الوقائية.

2.أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من الأهمية في تعزيز أداء ووظيفة هيئة النزاهة الاتحادية في مكافحة الفساد، ومال الى هذا المفهوم من ابعاد سينعكس في تحقيق الرفاهية للمجتمع.

3.اهداف البحث: يهدف البحث الى معرفة مدى مستوى الرقابة الوقائية المنفذة من قبل هيئة النزاهة الاتحادية وانعكاسها في تعزيز أداء العمل الرقابي، كونها احدى السلطات الرقابية في العراق .

3.فرضية البحث: يستند البحث الى الفرضيات الاتية:

1. وجود علاقة تكاملية بين الرقابة الوقائية وكفاءة اداء هيئة النزاهة الاتحادية.

2. وجود علاقة طردية بين الرقابة الوقائية والحد من الفساد والتجاوز على المال العام.

3. وجود علاقة طردية بين الرقابة الوقائية وكفاءة أداء التدقيق الداخلي والرقابة الخارجية للهيئة.

4.مجتمع وعينة البحث: يتمثل مجتمع البحث عينة من العاملين في دائرة الوقاية والعاملين في مجال الرقابة والتدقيق التابعة الى هيئة النزاهة الاتحادية، وتم اختيار عينة تمثل 75موظفاً وزعت عليهم استمارة الاستبانة وقد تمكن الباحث من استرداد 70 استمارة بنسبة 93% من الاستمارات الموزعة والجدول الاتي يبين وصف عينة البحث حسب سنوات الخبرة.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.A14

جدول رقم (1) عينة البحث حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	حجم العينة	التكرار
اقل من 5 سنوات	13	%19
5-10 سنة	19	%27
10-15 سنة	22	%31
15 سنة فاكثر	16	%23
المجموع	70	%100

يلاحظ من الجدول السابق سنوات الخبرة اقل من 5 سنوات قد شكلت اقل نسبته 19% ، اما اعلى نسبة 31% من اصحاب الخبرة اللذين عملوا في مجال الرقابة والتدقيق ما بين 10-15 سنوات ، تليها سنوات الخبرة من 5-10 والتي بلغت 27% وتليها سنوات خبرة اكثر من 15 ونسبتها 23% ،ويتبين من ذلك مدى الاهتمام بمستوى الخبرة والتدريب.

5.مصادر البحث وأسلوب جمع البيانات والمعلومات: سيستند هذا البحث على المنهج الاستنباطي والمنهج الاحصائي التحليلي وكالاتي:

1.الجانب النظري : سيعتمد الباحث في هذا الجانب على المنهج الاستنباطي من خلال ما توفر من المصادر العربية والاجنبية من كتب ودوريات وبحوث علمية محكمة واطاريح ورسائل جامعية ووقائع المؤتمرات والنشرات والمعايير التي تصدرها المنظمات المهنية والتي سيتم الحصول عليها من المكتبات والمراسلات والانترنت.

2.الجانب العملي: سيعتمد الباحث في هذا الجانب على المنهج الاحصائي التحليلي من خلال الاتي:

- استمارة الاستبانة للحصول على البيانات اللازمة المتعلقة بآراء عينة البحث.
- المقابلات الشخصية.
- التشريعات والقوانين التي تنظم عمل عينة البحث.
- التقارير السنوية والفصلية والمعلومات والبيانات الاخرى التي تم الحصول عليها لعينة البحث.
- الادلة والمعايير الدولية والمحلية.

- دراسات سابقة: هنالك بعض من الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع البحث، الا انها لم تحط بجميع جوانب الموضوعات المطروحة في هذه الدراسة ومنها عل سبيل المثال:

1. دراسة (الرهيمي، 2013)، "تحليل نموذج تقييم أداء العاملين وإعادة تصميمه باستخدام مداخل التقييم، دراسة حالة في هيئة النزاهة الاتحادية"، أجريت هذه الدراسة في هيئة النزاهة الاتحادية اذ تهدف في تقيم أداء المحققين والعاملين في هيئة النزاهة الاتحادية ورفع من كفاءة الاداء الرقابي، وبيان الإيجابيات والسلبيات مقارنة بالمعايير المعتمدة، واعتماد معايير ملائمة مع عمل المنظمة المبحوثة، وقد توصلت الدراسة الى اهم الاستنتاجات، في عدم وضوح الغرض الأساسي من عملية الرقابة وتقييم الأداء، إضافة الى النقص في المعايير والمؤشرات التي تعتمدها المنظمة المبحوثة في تقييم أداء العاملين، وقد توصلت الدراسة الى عدة توصيات أهمها، ضرورة تحسين عملية تقييم الأداء بالاعتماد على البرامج والأنظمة الحديثة مما يزيد من كفاءة وفاعلية أداء العاملين في المنظمة المبحوثة.

2. دراسة (عبد، 2017)، "انموذج مقترح لترشيق أجهزة الرقابة والتدقيق في العراق من خلال تقنية إعادة الهندسة"، هدفت الدراسة في وضع أنموذج مقترح لأجهزة الرقابة والتدقيق في العراق يساهم في تحسين مستوى تطوير أجهزة الرقابة والتدقيق من خلال استعمال أنموذج مرجعي، اما اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة فتتمثل بأنّ قوة الأجهزة الرقابية لا تتضح من خلال قدرتها على القيام بعملها الرقابي الروتيني فحسب، بل في قدرتها على وضع المقترحات لحل المشاكل الموجودة أو التي تَستجِد أو التي تحدث عند الازمات، أو عند تبني هذه المقترحات من قبل جهات رقابية أخرى، اوصت الدراسة

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.A14

ضرورة أن تتولى ادارة اجهزة الرقابة والتدقيق كوادر مؤهلة ومتخصصة باستخدام الادوات والاساليب الحديثة، للتنبؤ بالظروف المتغيرة الداخلية والخارجية المحيطة بها، ولتنفيذ الوظائف الرقابية.

3. دراسة (Masood & Lodhi, 2015)، "العوامل المؤثرة على نجاح الرقابة الحكومية: دراسة حالة من باكستان"، يهدف هذا البحث لاستكشاف ما يقف وراء عمليات الرقابة الحكومية غير الفاعلة، اذ ان الرقابة الحكومية تحتل أهمية كبيرة لجعل الجهات الحكومية مساءلة عن استخدام الأموال للمصلحة العامة، وخلصت النتائج إلى أن الفساد المستشري، وأساليب الرقابة التقليدية، وعدم التعاون من الجهة الخاضعة للرقابة يجعل من الصعب تحقيق الشفافية والمساءلة في القطاع العام، اوصت الدراسة بقيام البرلمان بتسهيل عمل مدققي الحسابات الحكومية من خلال توفر الموارد الكافية والتدريب وفرص التطوير والنمو.

ان يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، هو تسليط الضوء بشكل مباشر على تطوير عمل الجهات الرقابية بالأخص عمل هيئة النزاهة الاتحادية، من خلال تعزيز وزيادة الوعي بدور الرقابة الوقائية، كونها تمثل الالية الكفيلة التي تعمل جدار صد في درء الفساد قبل وقوعه، وبما يعزز من كفاءة الاداء الرقابي كلل.

ثانياً. الجانب النظري

1.مفهوم الرقابة: يعتبر مفهوم الرقابة من المفاهيم الواسعة والمتعددة، نظراً لاختلاف وجهات النظر والزوايا، اذ انها تختلف من كاتب لآخر، ومن باحث لآخر، وذلك لكثرة وتداخل أهدافها وانواعها واساليبها، بالإضافة الى اختلاف المفاهيم، والخلفيات، والمداخل الفكرية، والايدلوجية، والسياسية والاقتصادية، والعلمية، والعملية في أسلوب ممارسة الرقابة(الجريان،2013: 15)، ويمكن الاشارة الى مفهوم الرقابة لغة واصطلاحاً، اذ قد ورد مصطلح الرقابة في العديد من المعاجم، ففي معجم لسان العرب ورد الرقيب بمعنى الحافظ الذي لا يغيب عنه شيء (منظور، 2016: 424)،و في المعجم الوسيط فقد شملت الرقابة الى ثلاث معانٍ هي: الملاحظة والحرس والحفظ (الوسيط، 2011: 363)، كما نجد ان كلمة (Control)تأتي اسماً او فعلاً، دالًا على معنى السلطة على اتخاذ القرار حول كيف يدار شيئ ما، او بلد ما، او وحدة ما(OxfordK 2015:33)، اما مفهوم الرقابة اصطلاحاً، فقد شملت على العديد من المعان، منها ان الرقابة هي وظيفة اساسية من وظائف الادارة، تهدف الادارة من خلالها من التأكد ان الموارد المتاحة تستخدم بشكل افضل، من اجل تحقيق الأهداف المرسومة (Fayol،1989:107)، وتمثل مجموعة من الخطوات المنظمة والضرورية الواجب تنفيذها في الوحدات والمنظمات، تهدف الى التأكد من تنفيذ الخطط والبرامج التي تم وضعها بالشكل المطلوب للوصول الى النتائج المرغوبة(Schemerhorn،2008:42).

2. تعريف الرقابة: عرفت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية(INTOSIA) الرقابة وفقاً لما جاء في اعلان ليما في عام 1977 بانها ليست هدفاً نهائياً بحد ذاتها، وانما هي جزءاً أساسياً من نظام الرقابة، والتي تهدف الى كشف الانحرافات عن المعايير القياسية، وكشف مخالفة قواعد المشروعية والكفاءة والفاعلية، والتوفير في إدارة الأموال، وجعل الافراد محل المسائلة حسب المسؤولية الملقاة على عاتقهم، والحصول عل التعويض واتخاذ إجراءات احترازية تحول دون تكرار المخالفات، او تجعل تكرارها اكثر صعوبة في المستقبل(أبو هداف،62:2006)، بينما يرى الاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC) الرقابة عملية يتم تنفيذها من الادارة والموظفين الاخرين مصممة لتوفير تأكيد معقول بما يتعلق بتحقيق الاهداف بفاعلية وموثوقية وكفاءة ومطابقتها للقوانين والتعليمات المعمول بها(IFAC ، 2006: 2)،ايضاً عرفتها المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.A14

(ARABOSAI) للرقابة المالية على انها منهج علمي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمحاسبية والإدارية، والتي تهدف الى التأكد من المحافظة على الأموال العامة ورفع من كفاءة استخدامها، وتحقيق الفاعلية في النتائج المتحققة، على ان يقوم بهذه المهمة جهاز مستقل ينوب عن السلطة التشريعية وغير خاضع للسلطة التنفيذية(www.arabosai.org).

3.اهداف الرقابة: تهدفُ الرقابةُ إلى التحققِ من الإدارةِ الفاعلةِ والمناسبة للأعمال، والتأكد من أنَّ التنفيذَ يَتمُّ وفقاً للقوانين، والتشريعات المعمول بها، وعليهِ يمكن إيجاز لاهم أهدافُ الرقابةُ بما يأتي (عباس،2018 :34)(شرف،2015: 16):-

1. الاستخدامُ الفاعلُ والأمثلُ للمواردِ الماديةِ، والبشريةِ المتاحةِ.
2. كشف الانحرافاتُ عن المعاييرِ في الوقتِ المناسبِ.
3. إخضاع الوحدة الاقتصادية للنُظمِ والقواعدِ والقوانينِ التي تنظم عملَ القوى البشرية.
4. التحققُ من أنَّ الموارد قد حُصِّلت وفقاً للقوانينِ واللوائحِ والقواعدِ الموضوعةِ.
5. التأكدُ من عَدَمِ تكرارِ ذات المخالفات التي ترتكبها الجهات الخاضعة للرقابةِ.
6. التأكد من انخفاضِ نسبةِ المخرجاتِ الرقابيةِ من خلالِ خفض المشكلاتِ الناتجةِ عن التجاوزاتِ والانحرافاتِ.
7. الكشفُ عن الانحرافاتِ، وتحديدُ أسبابها، واتخاذ الإجراءاتِ اللازمةِ لمعالجتِها، ومنع تكرارَ حدوثِها.

4.أهمية الرقابة: تعد الرقابة ركنا مهما من أركان الإدارة في الدولة الحديثة وهي لازمة لكل عمل منظم وقد وجدت الرقابة لضبط مالية الدولة والتقليل من التجاوزات إضافة الى ذلك فان الرقابةُ تعد من الوظائِف الادارية الأساسية، حيث أنَّها تُسّهم في التأكد والتحقق من فاعليةِ وكفاءةِ وظائِف الادارةِ السابقة، ويمكن تلخيصُ اهميةُ الرقابة على النحو الاتي (الشريف، 2003: 373)(الزهاوي،2008:78)-:

1 .أهمية الرقابة من الناحية السياسية: تتجلى الأهمية السياسية للرقابة في كونها ضمانة الإحترام إرادة البرلمان في تنفيذ القوانين والتشريعات .

2 .أهمية الرقابة من الناحية الحسابية: تتمثل بالدقة والحيلولة دون حدوث أي تهاون في تحصيل الإيرادات أو زيادة في المصروفات عن المبالغ المحددة ومن ثم التأكد من توافق المنفذ مع المخطط .

3. أهمية الرقابة من الناحية المالية: تتضح هذه الأهمية من خلال منع الإسراف والتبذير وسوء استخدام الأموال العامة وذلك بالالتزام بالاعتمادات.

4 .أهمية الرقابة من الناحية الاقتصادية: تتضح أهمية الرقابة من الناحية الاقتصادية من خلال كونها متابعة النشاط السلطات القائمة على تنفيذ الموازنة العامة للإلمام بتكاليف التنفيذ ومدى إنتاجية الإنفاق.

5 .أهمية الرقابة من الناحية القانونية: تتجلى أهمية الرقابة من الناحية القانونية في توقيع العقوبات على مرتكبي الأخطاء والانحرافات في تنفيذ المسار المخطط له.

5.انواع الرقابة: هنالك أنواع متعددة للرقابة، وحسب وجهات النظر وتنوع الأنشطة والغرض منها ويمكن تصنيفها الى الاتي :

اولاً. الرقابة حسب التوقيت، وتتمثل(عبدالنبي، 2010: 38-39)،(العكام، 2018: 24-28):

أ- الرقابة السابقة(المانعة):- وهي الرقابة التي تتمثل بفحص وتدقيق كافة التصرفات المالية للنظام وقبل اتخاذ الإجراءات التنفيذية، والتي عادة ما يقوم بها جهاز الرقابة الداخلية والتابع لذلك النظام، ولها وظيفة وقائية، تتمثل في العمل على منع وقوع الاخطاء والانحرافات.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.A14

ب- الرقابة اللاحقة(الخارجية):- تعد الرقابة اللاحقة، من اقدم أنواع الرقابة المالية، التي مارستها السلطة التشريعية، على اعمال السلطة التنفيذية، حيث يضفي على هذا النوع من الرقابة طابع تقويمي وتصحيحي، وهو يهتم على ابداء الرأي، وتعد مزايا الرقابة اللاحقة في مجملها، عيوباً في الوقت ذاته للرقابة السابقة، والعكس صحيح، لذا فأن هذين النوعين من الرقابة، يكمل بعضهما بعضاً.

ت-الرقابة المرافقة:- وهي تلك الرقابة التي تكون مصاحبة ومزامنة للتنفيذ في مختلف عمليات المتابعة التي تجريها الجهات المختصة بذلك في الدولة، على ما تقوم به السلطة التنفيذية من نشاط، وعادة ما تمارس هذا النوع من الرقابة، من قبل السلطة التشريعية، عبر الصلاحيات الممنوحة لها في الدستور(عوض الله، 1998: 486).

ثانياً. الرقابة على تكنلوجيا المعلومات: تعد تكنلوجيا المعلومات جزءاً حساساً في معظم استراتيجيات الوحدات الاقتصادية، كما ان هنالك العديد من العوامل التي تشير الى التوسع في عالم تكنلوجيا المعلومات، والتي تضع مطالب اكبر على بيئة الرقابة والتدقيق بخصوص تكنلوجيا المعلومات، اذ ان هذا الامر يتطلب من تخفيف المخاطر والتكاليف الخاصة بالرقابة غير المتنبئ بها(صالح، 2014: 340)،ولعل من اهم الأدوات والاطر المستخدمة للرقابة على تكنلوجيا المعلومات هو (COBIT-5) اذ يعد إطاراً شاملاً يساعد المؤسسات في تحقيق اهدافها في مجال تكنولوجيا المعلومات المؤسسية وادارتها ببساطة، فهو يساعد المؤسسات على ايجاد القيمة والمنفعة القصوى من استخدام تكنولوجيا المعلومات، من خلال المحافظة على التوازن بين تحقيق الفوائد وتقليل مستويات المخاطر، واستخدام الموارد بكفاءة وفاعلية (COBIT-5,2012,13).

ثالثاً. الرقابة البيئية: يستخدم مصطلح الرقابة البيئية في سياق عمل الرقابة الخارجية المستقلة، المعروفة ايضاً باسم الرقابة التشريعية او رقابة القطاع العام، ومن حيث المبدأ لا تختلف الرقابة البيئية عن أنواع الرقابات الأخرى التي تمارسها الأجهزة المعنية بالرقابة، والتي قد تعالج كلها قضايا تتعلق بالبيئة والموارد الطبيعية والتنمية المستدامة (الجبوري، 2019: 183)، وتشمل ثلاثة أنواع هي (هية، 2016: 34):

- **الرقابة المالية(النظامية)**، ويهتم هذا النوع من الرقابة بالإفصاح عن الأنشطة البيئية للجهات الخاضعة للرقابة وبيان مدى اثرها المالي، بوضع رقابة قانونية فنية، تحدد الالتزامات المالية على الوحدة الاقتصادية، نتيجة قيامها بعملها، الذي يؤثر على البيئة

- **رقابة الالتزام**، وتعني بالتحقق من مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات والأنظمة النافذة والسياسات عند تنفيذ الاعمال والأنشطة، التي تساعد على دراسة الالتزام بالأنظمة البيئية.

- **رقابة الأداء**، وتعني فحص مستقل لكفاءة وفاعلية المشاريع والبرامج الحكومية، مع الاخذ بنظر الاعتبار الاقتصادية في تنفيذها، لتحقيق الأهداف، (عبدالستار، 462:2018).

6: مراحل العملية الرقابية الفاعلة: لكي تتحقق أي عملية رقابية فاعلة سواء كان ذلك في القطاع العام او القطاع الخاص، لابد لها ان تمر بأربعة مراحل هي :-

- مرحلة تحديد المعايير: تعتبر عملية تحديد ووضع معايير أداء موضوعية هي البداية الصحيحة لاي نظام رقابي، اذ ان عدم وجود تلك المعايير يصعب الحكم على العمل المنجز(القريوني،2009: 331)،كما ان المعيار يعتبر هو الأداء المستهدف والذي من خلاله يقاس به الأداء الفعلي للنشاط، كما ان هذه الخطوة تمثل البعد التخطيطي للرقابة، اذ ان غالباً ما يتم تحديد تلك المعايير بما يرتبط ويخدم تحقيق الأهداف(زياره، 2009: 376).

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.A14

- مرحلة قياس الأداء الفعلي: بعدما يتم الانتهاء من مرحلة تحديد معايير الأداء تبدأ الخطوة الثانية في عملية الرقابة الا وهي مراقبة وقياس الأداء (الانجاز الفعلي) ويتمثل جوهر الرقابة في جمع المعلومات التي تعبر وتمثل بموضوعية ودقة عن أداء فرد أو جماعة أو نشاط معين .
- مرحلة مقارنة الأداء الفعلي بالمستويات المعيارية: تتضمن الخطوة الثالثة في عملية الرقابة مقارنة الانجاز أو الأداء المحقق مع الأداء المرغوب المتمثل في المعايير المعتمدة في الخطوة الأولى و ان الغرض من المقارنة هو اكتشاف ما إذا كان هنالك اختلاف هام عما هو مخطط له(حريم، 2009: 309).
- مرحلة اتخاذ الإجراءات التصحيحية ومتابعة التنفيذ: أن هذه الخطوة هي الأخيرة من مراحل العملية الرقابية حيث يتوجب تصحيح الأخطاء والانحرافات التي اكتشفت في المرحلة السابقة عند المقارنة مع المعايير(العامري والغالبي، 2008: 231)، اضف الى ذلك انه ينبغي عدم الاكتفاء باتخاذ الاجراء التصحيحي والتوقف عند ذلك فحسب، بل يجب من متابعة هذا الاجراء للتأكد من صلاحيته وفاعليته للتطبيق والاستفادة من عملية التغذية الراجعة عند تطبيقه ي حال حدثت نفس المشكلة في المستقبل(الدهان واخرون، 2005: 251).

7.هيئة النزاهة الاتحادية: ان هيئة النزاهة هيئة مستقلة، اذ تم تأسيس هيئة النزاهة في النظام القانوني العراقي بموجب أمر صدر عن سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم(55) لسنة 2004، والذي اعتبر الهيئة كجهاز مستقل مسؤول عن تنفيذ وتطبيق قوانين مكافحة الفساد ومعايير الخدمة العامة، وتتماشى هذه الهيئة مع أهميتها، وليس فقط على المستوى النصوص التشريعية العادية، بل تتوافق أيضًا مع القواعد القانونية الأسمى، مثل الدستور العراقي لعام 2005، الذي نص على أن هيأة النزاهة هيئة مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب، وتنظم أعمالها بقانون، وبموجب القانون رقم (30) لسنة 2011 والمعدل بالقانون رقم (30) لسنة 2019، تم تحديد أهدافها وتشكيلاتها ومهامها وإجراءاتها التحقيقية وأحكام الكسب غير المشروع، من اجل حماية المال العام، ومنع حالات تضارب المصالح الخاصة مع المصلحة العامة، استجابة للالتزامات الدولية(الوقائع العراقية،2019، العدد 4568).

8. الاطار القانوني للهيئة: يعد الدستور لعام 2005، الدستور الوحيد الذي تضمن الإشارة لأول مرة الى مؤسستين معنيتين بمكافحة الفساد، هما ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة، اذ نصت المادة(102) من الدستور أعلاه الى "تعد المفوضية العليا لحقوق لأنسان، والمفوضية المستقلة للانتخابات، وهيئة النزاهة، هيئات مستقلة، تخضع لرقابة مجلس النواب، وتنظم اعمالها بقانون."(الأطر الدستورية والقانونية لمؤسسات مكافحة الفساد في العراق، 2013: 13-19)، اما وفق الأطر الدولية المعنية بمكافحة الفساد، فتعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، السباقة في ذلك، من خلال ما إشارة اليه المادة(6) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الى وجوب تشكيل هيئات معنية بمكافحة الفساد، اذ نصت الى "تكفل كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساس لنظامها القانوني، وجود هيئة او هيئات، حسب الاقتضاء، تتولى منع الفساد، على ان تمنح تلك الهيئة او الهيئات، الاستقلالية، بما يمكنها من الاضطلاع بوظائفها"(اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2004: 10)، وعربياً عام 2010 ابرمت الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، ضمن الاتفاقيات الدولية والإقليمية، التي ترسي قواعد التعاون القضائي بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، استجابةً وتفهماً لمخاطر الفساد، اذ تهدف لعدة أمور منها، تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه بكل أشكاله، وسائر الجرائم المتصلة به وملاحقة مرتكبيها، وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وتعزيز التعاون العربي في ذلك(السعدي، 2020: 153).

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.A14

9.الرؤيا والرسالة: تتمثل الرؤيا بالمساهمة الفاعلة في بناء عراق تسوده النزاهة والحكم الرشيد لا يتسامح مع الفساد والمفسدين، اما الرسالة، فنحن هيئة مستقلة دستورية، اتحادية رقابية. تعمل على المساهمة في منع الفساد ومكافحته واعتماد الشفافية في إدارة شؤون الحكم على جميع المستويات بالتعاون مع الأجهزة الرقابية والجهات الأخرى بعدِّ دورها أساسياً أو شريكاً أو داعماً، سواء كانت (وطنيَّة أو دولية)(التقرير السنوي، 2022: 11):

10.أهداف هيئة النزاهة الاتحادية: وفقاً لأحكام نص المادة (٣) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع النافذ تعمل الهيئة على المساهمة في منع الفساد ومكافحته، واعتماد الشفافية في إدارة شؤون الحكم على جميع المستويات عن طريق (الوقائع العراقية، 2011: العدد 4217) (التقرير السنوي، 2022: 12):

1.التحقيق في قضايا الفساد طبقاً لأحكام القانون بواسطة مُحققين، تحت إشراف قاضي التحقيق المختص ووفقاً لأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية.
2 .متابعة قضايا الفساد التي لا يقوم محققو الهيئة بالتحقيق فيها، عن طريق ممثل قانوني.
3 .تنمية ثقافة في القطاعين العام والخاص تُقدِّرُ الاستقامة والنزاهة الشخصيَّة.
4 .إعداد مشروعات قوانين فيما يساهم في منع الفساد أو مكافحته ورفعها إلى السلطة التشريعية.
5. تعزيز ثقة الشعب العراقي بالحكومة، عبر إلزام المسؤولين فيها بالكشف عن ذممهم المالية.
6 .إصدار تنظيمات سلوك تتضمن قواعد ومعايير السلوك الأخلاقي؛ لضمان الأداء الصحيح والمُشرف والسليم لواجبات الوظيفة العامة.
7 .القيام بأي عملٍ يُساهم في مُكافحة الفساد أو الوقاية منه بشريطة أن يكون ذلك العمل ضرورياً ويصبُّ في مُكافحة الفساد أو الوقاية منه وأن يكون فاعلاً ومُناسباً لتحقيق أهداف الهيئة.
8. استرداد المطلوبين والأموال المهربة من خارج العراق.

11.دوائر هيئة النزاهة الاتحادية: تعد هيئة النزاهة الاتحادية احدى الأجهزة الرقابية، اذ يمثل جهاز رسمي مستقل يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلالية المالية والإدارية، تهدف الهيئة إلى مكافحة الفساد والفاسدين في الجهاز الحكومي وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في العمل الحكومي، من خلال الدوائر التابعة لها وهي الاتي:

1. دائرة التحقيقات.
2. الدائرة القانونية.
3. دائرة الوقاية.
4. دائرة التعليم والعلاقات العامة.
5. دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية.
6. الدائرة الإدارية والمالية.
7. دائرة الاسترداد.
8. دائرة التخطيط والبحوث.
9. الاكاديمية العراقية لمكافحة الفساد.

12.خطوات هيئة النزاهة الاتحادية في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد: اطلقت هيئة النزاهة الاتحادية مجموعة من الخطوات في مجال مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة على المستوى القريب يمكن اجمالها بالمحاور الاتية(https://nazaha.iq):

1.المحور التحقيقي، المتعلق بالقضايا الجزائية وعمليات التحري والتحقيق في البلاغات الواردة.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.A14

2.المحور القانوني، وتعني بالمسودات ومشروعات القوانين التي توفر البيئة القانونية لعمل الهيئة.
3.محور التنسيق المؤسسي، أي التكامل بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية ومنظمات المجتمع المهني والأجهزة الرقابية، من اجل توفير اطر موحدة لمكافحة الفساد.
4.محور التخطيط الاستراتيجي، ويتمثل بأعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للمدة(2021-2024) وبما ينسجم مع المعايير الدولية المعنية.
5.محور مؤشر النزاهة الوطني، من اجل الوقوف على ابرز مؤشرات الفساد المتفشية في الوزارات والتشكيلات الرسمية، من اجل اتخاذ الخطوات اللازمة.
6.محور تقويم الأداء الحكومي، من خلال وضع برامج واليات تتسم بالمرونة والقياس سواء على المستوى الوقائي او على المستوى الردعي التأديبي.
7.محور استرداد الأموال وتسلم المتهمين، بموجب عقد مذكرات تفاهم او عقد اتفاق تعاون دولي.
8.محور التدريب والتثقيف، تدريب ملاكات الجهات الرقابية المعنية في ميدان مكافحة الفساد، من خلال مجموعة من البرامج التوعوية والمؤتمرات وورش العمل.

ثالثاً. الجانب العملي: لأغراض تحقيق اهداف البحث سيتم عرض استجابات افراد عينة البحث على اسئلة الدراسة، من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تفريغ اجابات الاستبانات في ورقة عمل على برنامج Microsoft Excel ومن ثم نقلها الى البرنامج الاحصائي SPSS من اجل تحليلها .
وقد كانت نتائج التحليل على النحو الاتي:
المحور الأول: تحليل اجابات العينة حول المحور الأول، يهدف هذا المحور بيان العلاقة ما بين الرقابة الوقائية وكفاء أداء هيئة النزاهة الاتحادية، والتي تبدأ بالسؤال رقم (1-5) ويظهر الجدول رقم (1) استجابات أفراد عينة البحث

جدول رقم (1)

Number	Question	Mean	Std. Deviation
-1	يمتلك الموظفين العاملين المعرفة العلمية في تطبيق المعايير الرقابية	3.9857	.11952
-2	يمتلك الموظفين الخبرة والكفاءة لتطبيق الإجراءات الوقائية الحديثة والقدرة على الابتكار والابداع .	4.4000	.57483
-3	يدرك الموظفون الصعوبات والمشاكل التي تواجه أعمالهم الرقابية.	4.1814	.37960
-4	التدوير والفصل بين الوظائف سياسة مستمرة تبعها الإدارة.	4.0571	.37632
-5	لا توجد ضوابط قانونية مناسبة للضغط على الجهات والدوائر المتلكئة في الرد على الاستيضاحات و الاستفسارات المطلوبة.	4.3429	.56172

يتضح من الجدول السابق ان السؤال (1) حصل على الوسط الحسابي (3.9857) أن هنالك علاقة ما بين المعرفة العلمية للموظفين وتطبيق المعايير. وأن الوسط الحسابي للسؤال رقم (2) (4.4000) ويدل ذلك على اتفاق بين أفراد عينة البحث على أن الخبرة العملية والكفاءة والابداع من الاساسيات لتطبيق الاجراءات الوقائية. أما الوسط الحسابي للسؤال (3) (4.1714) بين أن ادراك الموظفين بالصعوبات ومشاكل تواجه الاعمال الرقابية، بينما الوسط الحسابي لسؤال (4) (4.0571) الذي يناقش موضوع سياسة التدوير والفصل بين الوظائف ،أما السؤال (5) (4.3429) بمدى كفاية الضوابط الرقابية للاستجابة للاستفسارات المطلوبة، ويتبين من ذلك ان استجابات افراد عينة البحث تحقق المحور الاول.
المحور الثاني المحور الثاني :يهدف المحور الى توضيح العلاقة ما بين اثر الرقابة الوقائية في الحد من الفساد والتجاوز على المال العام، والتي تبدأ بالسؤال رقم (6-12) ويظهر الجدول رقم (2) One-Sample Statistics الاجابات للأفراد عينة البحث.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.A14

جدول رقم (2)

Number	Question	Mean	Std. Deviation
-6	تحقق الرقابة الوقائية ضمانة في حماية المال العام	3.9857	.62538
-7	تطبيق الرقابة الوقائية تندرج ضمن الأوليات الاستراتيجية للهيئة	4.2857	.76410
-8	تطبيق معايير الرقابة الوقائية بشكل سليم لها القدرة التنبؤية بالحد من الفساد	4.1857	.62073
-9	تطبيق الرقابة الوقائية تستند على بذل العناية المهنية المطلوبة	4.4714	.50279
-10	تطبيق الرقابة الوقائية تتطلب قوانين تتوافق مع قوانين حماية المال العام	4.2000	.67244
-11	تطبيق الرقابة الوقائية يتطلب التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بالمال العام	4.0857	.71714
-12	تطبيق الرقابة الوقائية اقل تكلفة واكثر نجاعة في مكافحة الفساد	4.3857	.70798

أما فيما يخص المحور الثاني السؤال رقم (6) بلغ الوسط الحسابي (3.9857) الذي يوضح ان الرقابة الوقائية تحقق وتوفر ضمانة في حماية المال العام، والسؤال (7) بلغ الوسط الحسابي (4.2857) يتعلق باستراتيجية الهيئة في ادوات الرقابة الوقائية، اما السؤال (8) بلغ الوسط الحسابي (4.1857) تطبيق تطبيق معايير الرقابة الوقائية بشكل سليم لها القدرة التنبؤية بالحد من الفساد، والسؤال (9) بلغ الوسط الحسابي (4.4714) تطبيق الرقابة الوقائية واعتمادها على بذل العناية المهنية المطلوبة، السؤال رقم (10) بلغ الوسط الحسابي (4.2000) الذي يخص تطبيق الرقابة الوقائية تتطلب قوانين تتوافق مع قوانين حماية المال العام، اما السؤال (11) بلغ الوسط الحسابي (4.0857) تعتبر تطبيق الرقابة الوقائية يتطلب التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بالمال العام، أما السؤال (12) فإن الوسط الحسابي (4.3857) ومن خلال هذا السؤال تطبيق الرقابة الوقائية اقل تكلفة واكثر نجاعة في مكافحة الفساد.

المحور الثالث :تحليل اجابات العينة التي توضيح العلاقة ما بين الرقابة الوقائية وكفاءة أداء التدقيق والرقابة الخارجية للهيئة، والتي تبدأ السؤال رقم (13-19) ويظهر الجدول رقم (3) الاجابات للأفراد عينة البحث.

جدول رقم (3)

Number	Question	Mean	Std. Deviation
-13	تعمل هيئة النزاهة الاتحادية كمرجعية واضحة في تطوير المعايير الرقابية الوقائية وبما يتلائم مع البيئة المتغيرة .	4.2143	.53549
-14	تعمل هيئة النزاهة الاتحادية مع الجهات المهنية في اصدار ارشادات وكتيبات توضيحية حول مستجدات الإجراءات الرقابية	4.0286	.58907
-15	التعاون ما بين هيئة النزاهة الاتحادية والمنظمات المهنية لمناقشة صعوبات ومعوقات التطبيق وايجاد الحلول لها	4.2286	.83703
-16	يقوم التدقيق الداخلي والرقابة الخارجية للهيئة بدور فاعل في تطبيق الرقابة الوقائية.	4.4000	.52198
-17	قابلية قوانين وتعليمات التدقيق الداخلي والرقابة الخارجية في تعزيز الرقابة الوقائية.	4.0714	.46067
-18	يتمتع فريق التدقيق الداخلي والرقابة الخارجية بالاستقلالية اللازمة في تطبيق الاجراءات الوقائية	4.2429	.54999
-19	قابلية التدقيق الداخلي والرقابة الخارجية اصدار تعليمات وقرارات تفسيرية بشأن الرقابة الوقائية	4.3286	.47309

أما فيما يخص المحور الأخير السؤال (13) بلغ وسطه الحسابي (4.2143) تعمل هيئة النزاهة الاتحادية كمرجعية واضحة في تطوير المعايير الرقابية الوقائية وبما يتلائم مع البيئة المتغيرة أما السؤال (14) بلغ وسطه الحسابي (4.0286) وهذا السؤال يركز على ان تعمل هيئة النزاهة الاتحادية مع الجهات المهنية في اصدار ارشادات وكتيبات توضيحية حول مستجدات الإجراءات الرقابية، أما السؤال (15) بلغ الوسط الحسابي (4.2286) ويناقش التعاون ما بين هيئة النزاهة الاتحادية والمنظمات المهنية لتذييل صعوبات ومعوقات التطبيق وايجاد الحلول لها، السؤال (16) بلغ مسطه الحسابي(4.400) يقوم التدقيق الداخلي والرقابة الخارجية للهيئة بدور فاعل في تطبيق الرقابة الوقائية والسؤال (17) بلغ وسطه الحسابي (4.0714) يوضح قابلية قوانين وتعليمات التدقيق الداخلي والرقابة الخارجية في تعزيز الرقابة الوقائية، والسؤال (18) بلغ وسطه الحسابي (4.2429) يتمتع فريق التدقيق الداخلي والرقابة الخارجية بالاستقلالية اللازمة في تطبيق الاجراءات الوقائية، ينما بلغ الوسط الحسابي

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.A14

للسؤال (19) (4.3286) ويتعلق بقابلية التدقيق الداخلي والرقابة الخارجية اصدار تعليمات وقرارات تفسيرية بشأن الرقابة الوقائية.

اختبار فرضيات البحث: تم استخدام اختيار T لقياس معنوية الوسط الحسابي لاختبار فرضيات البحث:

الفرضية الأولى من البحث والتي تتمثل وجود علاقة تكاملية بين الرقابة الوقائية وكفاءة اداء هيئة النزاهة الاتحادية، والجدول رقم (1) يوضحOne -Sample Statistics ،اما الجدول رقم (2) One-Sample Test

الجدول رقم (1) One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الفرضية الاولى	70	4.1914	.16484	.01970

الجدول رقم (2)One-Sample Test

	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الفرضية الاولى	60.472	69	.000	1.19143	1.1521	1.2307

من خلال النتائج الإحصائية السابقة يظهر متوسط المتوسطات للفرضية الأولى (4.1914) وإن مستوى المعنوية عالي جداً حيث بلغت 0.000 وليس أقل من نسبة 0.05 وبالتالي فإنه يمكن قبول الفرضية الأولى.

أما **الفرضية الثانية** من البحث تتمثل وجود علاقة ارتباطية بين الرقابة الوقائية في الحد من التجاوزات والانحرافات على المال العام والجدول، رقم (3) يوضح One-Sample Statistics، اما الجدول رقم (4) One-Sample Test

الجدول رقم (3) One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الفرضية الثانية	70	4.2286	.20837	.02491

الجدول رقم (4) One-Sample Test

	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الفرضية الثانية	49.330	69	.000	1.22857	1.1789	1.2783

من خلال النتائج الإحصائية السابقة يظهر متوسط المتوسطات للفرضية الثانية (4.2286) وإن مستوى المعنوية عالي جداً حيث بلغت 0.000 وليس أقل من نسبة 0.05 وبالتالي فإنه يمكن قبول الفرضية الثانية .

الفرضية الثالثة: من البحث تتمثل وجود علاقة طردية بين الرقابة الوقائية ومدى التدريب والتأهيل العلمي للعنصر البشري للهيئة، والجدول رقم (5) يوضح One-Sample Statistics، اما الجدول رقم (6) One-Sample Test

الجدول رقم (5) Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الفرضية الثالثة	70	4.2163	.20165	.02410

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.A14

الجدول رقم(6) One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
الفرضية الثالثة	50.465	69	.000	1.21633	1.1682	1.2644

من خلال النتائج الإحصائية السابقة يظهر متوسط المتوسطات للفرضية الثالثة (4.2163) وإن مستوى المعنوية عالي جداً حيث بلغت 0.000 وليس أقل من نسبة 0.05 وبالتالي فإنه يمكن قبول الفرضية الثالثة .أما علاقة الارتباط بين الفرضية الأولى والفرضية الثانية باستخدام معامل الارتباط الترتيبي لسبيرمان (0.763) وبلغت قيمة مستوى الدلالة (0.000) P.Value مما يدل على وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة معنوية. أما علاقة الارتباط بين الفرضية الثانية والثالثة (0.555) وباستخدام نفس المعامل أعلاه مما يدل على وجود علاقة طردية بينهم ا. أما الارتباط ما بين الأولى والثالثة وباستخدام معامل الارتباط سبيرمان الذي بلغ (0.643) مما يدل على وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة معنوية.

رابعاً. الاستنتاجات والتوصيات

- الاستنتاجات

1.تعتبر الرقابة الوقائية أداة فعالة في الحد من الفساد والحفاظ على المال العام، حيث يمكنها من تحديد ومنع المخاطر المحتملة والفساد قبل حدوثه.

2.تتمتع هيئة النزاهة الاتحادية بقانون خاص يضفي عليها من الشرعية والاستقلالية، للقيام بمهام الرقابية.

3. ان المهمة الرئيسية التي تقع على عاتق هيأة النزاهة الاتحادية، تتمثل في منع الفساد ومكافحته واعتماد مبدأ الشفافية في ادارة شؤون الحكم على كافة المستويات من خلال الوسائل المحددة بموجب قانونها.

3.أن يتم توفير التدريب والتعليم المناسب لأعضاء هيئة النزاهة الاتحادية لتعزيز قدراتهم في مجال الرقابة الوقائية، بما في ذلك فهم المفاهيم المالية والقانونية ذات العلاقة وتطبيقها بشكل فعال.

4. ان تطور الحاصل في تكنولوجية المعلومات يمكن الاستفادة منها في مجال تطوير قدرات مكافحة الفساد.

- التوصيات

1.وجود إرادة صادقة تضامنية لمكافحة الفساد، ولمختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والثقافية والمجتمعية وغيرها.

2.التاكيد على نشر ثقافة النزاهة والشفافية في المؤسسات الحكومية بشكل مناسب، من خلال توعية الموظفين وتشجيعهم على الإبلاغ عن أي ممارسات غير قانونية أو حالات فساد.

3.دعم جهود الهيئة من خلال التنسيق والتواصل الدولي، بما يمكنها من تأدية مهامها الرقابية على اتم وجه.

4. الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية الناجحة والتوجيهات والممارسات الدولية، لتعزيز مجال الرقابة ومكافحة الفساد.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.A14

5. تعزيز التعاون مع ديوان الرقابة المالية الاتحادي في صياغة السياسات والاستراتيجيات الوطنية ذات العلاقة بمكافحة الفساد.
6.اعداد واتخاذ إجراءات واليات رقابية اكثر صرامة، بما يتناسب مع حجم الفساد المستشري.

14. المصادر References

1. دستور جمهورية العراق لعام 2005
2. قانون المفوضية العراقية للنزاهة العامة الملغى، أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (55) لسنة 2004 جريدة الوقائع العراقية، عدد (3982) في حزيران 2004.
3. قانون هيئة النزاهة الاتحادية والكسب غير المشروع المعدل بالقانون رقم(30)لسنة2019.
4. قانون هيئة النزاهة رقم (30) لسنة 2011، جريدة الوقائع العراقية، عدد (4217) في 2011/11/14.
5. جريدة الوقائع العراقية.
6. الوسيط. (2011). معجم الوسيط. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
7. ابن منظور. (2016). معجم لسان العرب. القاهرة: دار الحديث.
8. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد لهيئة النزاهة الاتحادية(2021-2024).
9. التقرير السنوي لهيئة النزاهة الاتحادية لعام2022.
10. الجريان، خالد مكصد نايف(2013).تقويم وتطوير الأداء الرقابي للجنتي النزاهة والمالية في ضوء استراتيجية السلطة التشريعية العراقية، رسالة ماجستير، كلية إدارة الاعمال، جامعة الجنان، طرابلس لبنان.
11. أبو هداف، ماجد محمد سليم،(2006) "تقويم وتطوير الأداء الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية"، دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة-قسم المحاسبة والتمويل ، فلسطين.
12. عباس، علي،(2018)، الرقابة الادارية في منظمات الاعمال، اثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن.
13. شرف، جهاد محمد،(2015)، اثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الاهلية دراسة ميدانية للمؤسسات الاهلية في قطاع غزة، رسالة ماجستير ،قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
14. العكام، محمد خير،(2018)، الرقابة المالية، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية.
15. سيروان عدنان الزهاوي. (2008). الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي. بغداد: الدائرة الاعلامية في مجلس النواب.
16. محمد احمد عبدالنبي، (2010)، الرقابة المصرفية، عمان، دار زمزم للتوزيع والنشر.
17. عوض الله، زينب حسين،(1998)، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
18. صالح، وليد خالد،(2014)، الرقابة على أنظمة المعلومات باستخدام COBIT،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد40.
19. الجبوري، حسان جاسم،(2019)، مدى مساهمة التدقيق البيئي في دعم القرارات الاستثمارية دراسة استطلاعية، بحث منشور، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(16)، العدد(45).

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.A14

20. هية، احمد يعرب عبد الكريم،(2016)، دور المدقق الخارجي في الرقابة البيئية للشركات النفطية بحث تطبيقي في شركة نفط الشمال مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة المحاسب القانوني.
21. القريوني، محمد قاسم،(2009)، مبادئ الإدارة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
22. زياره، فريد فهمي،(2009)، وظائف الإدارة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
23. حريم، حسين،(2009)، مبادئ الإدارة الحديثة، دار حامد للنشر، عمان، الأردن.
24. العامري، صالح مهدي، والغالبي، طاهر محسن،(2008)، الإدارة والاعمال، دار وائل للنشر عمان الأردن
25. الدهان، اميمة، وسالم، فؤاد الشيخ، ورمضان، زياد، ومخامرة، محسن،(2005)، المفاهيم الإدارية الحديثة، مركز الكتب الأردني، عمان الأردن.
26. عبد، احسان ذياب، (2017)، انموذج مقترح لترشيق أجهزة الرقابة والتدقيق في العراق من خلال تقنية إعادة الهندسة، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية، بغداد.
27. الرهيمي، (2013)، تحليل نموذج تقييم أداء العاملين وإعادة تصميمه باستخدام مداخل التقييم- دراسة حالة في هيئة النزاهة، بحث مقدم الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة بغداد، لنيل شهادة الدبلوم العالي في الرقابة والتفتيش.
28. Fayol، (1989)، General and industrial management، London: publisher.
29. Oxford University، (2015)، Oxford Advanced Learners Dictionnary.
30. https://nazaha.iq.
31. https://www.fbsa.gov.iq.
32. https://www.arabosai.org.